



يكشف لنا التاريخ عن علاقات وتفاعلات مميزة في حياة الشعبين الكردي والفلسطيني والتي لم تأخذ حقها في البحث والتحقيق حتى الان حيث طغى المفهوم السياسي المؤدلج على حقائق التاريخ واحداث الماضي وتم الاسقاط - الرسمي - لمجريات قرون من الزمن بفعل النزوات الشوفينية الهادفة الى طمس أي مشاركة كردية في صنع تاريخ المنطقة وبالاخير نفي أي استحقاق في مجال الوجود والحقوق والتطور الطبيعي . ولكن مهما سادت القراءة - الايديولوجية - لتاريخ شعوب المنطقة فان الحقيقة تبقى حية وساطعة ومنها حقيقة العلاقات الكردية - الفلسطينية المميزة التي نشأت وبلغت اوجها خلال التصدي المشترك للحملات - الصليبية - بقيادة صلاح الدين الايوبي منذ اكثر من ثمانية قرون ، والتي دشنت تماساً بشرياً وتفاعلاً ثقافياً ووجدانياً ، ظهرت آثاره في التراث الكردي المكتوب والشفاهي بل وتسئل الى فولكلوره وحكاياته الشعبية فتكاد لاتخلو اي منها من كلمات - القدس - والمقدس - فملحمة " قلعة دمدم " على سبيل المثال وبعد انهيار مقاومة المدافعين عن القلعة من هجمات الغزاة ينادي القائد رجاله بالانسحاب والتوجه الى - القدس - ملاذهم

الآخِر . ومن المفارقات الملفتة ان الشعبين الوحيدين اللذين استثنيا من حق تقرير المصير بعد انهيار الامبراطورية العثمانية وتقسيم تركتها هما الشعبان الكردي والفلسطيني كما اصبح الشعبان من ضحايا اتفاقية سايكس – بيكو لعام 1916 وجرى تقسيم وطنيهما كردستان وفلسطين ووضعها تحت النفوذين الفرنسي والانكليزي . كما ان الشعبين نالا وبدرجات متقاربة نصيبهما من عدااء الاستعمار البريطاني وحرمانهما من الحرية والاستقلال .

في بداية القرن العشرين وبعد صعود كفاح حركات التحرر الوطني تزامنت احداث كردستان وفلسطين وتصدرتا حركة الثورة ضد الظلم والاستعمار والاستبداد وشهدت الشرق الاوسط نهوض هاتين الحركتين واستأثرتا باهتمام الشرق والغرب وانخرطتا عمليا ونظريا في اتون الحرب الباردة وتعرضتا لشروط الاحلاف والاتفاقيات الدولية والاقليمية كما تحولتا الى ضحايا الصفقات والمساومات ، وتكسرت قدسية قضيتهما الشرعية والعادلة امام المصالح الاستراتيجية والنفطية للقوى السائدة على الصعيد العالمي ، واستكملت الحلقات التأميرية الأخرى ضد ارادة وطموحات وحقوق الشعبين على ايدي الانظمة الحاكمة بدءاً بأسرائيل ومروراً وانتهاء بالانظمة الاربعة المقسمة لكردستان التي قامت وبأشكال متفاوتة بادوار القوى العظمى بالوكالة في مواجهة ما اطلق عليه حينذاك بالآخطار – اليسارية – واليمينية – الصادرة حسب – مازعم – من حركتي التحرر الكردية والفلسطينية ، اضافة الى تعرض ابناء الشعبين للاقتلاع من ارض الآباء والاجداد ونقل مهاجرين جدد الى موطنهم وطردهم كسكان اصليين وحرمانهم من حقوق المواطنة والحقوق المدنية ، كما ابتلت الحركتان الوطنيتان الكردية والفلسطينية بأفة التيارات والمجموعات والآيديولوجيات – الارهابية – المتطرفة – بنوعيهما اليميني واليساري تحت اسماء وعناوين ويافطات متنوعة .

ورغم نضال الشعبين المتواصل والتطور الحاصل نحو الامام الا ان القضيتين مازالتا في مراحل انتقالية لم تتحدد بعد خطوطها الواضحة ولم

يتم حتى الآن حسم نهائي لمستقبل الشعبين اللذين لم يشهد تاريخهما هذا الارتباط المصيري والمتسارع بالوضعين الاقليمي والعالمي كما هو حاصل الآن ، واذا كانت الحالة الفلسطينية وحتى في ادق تفاصيلها الداخلية من مؤسسات و افراد ومسؤولين تدرس وتناقش في عواصم القرار في العالم وفي الجوار فان الحالة الكردية ومنذ اتفاقية واشنطن تسير في نفس المنحى ان كان على صعيد الولايات المتحدة الامريكية او العواصم الاقليمية او بعض الدول الاوروبية بدرجة اقل ، ويشكل هذا التطور نصراً للحالتين وضماناً لمستقبل الشعبين وحقوقهما وحماية لهما من التحديات والمخططات .

اذاً هناك اوجه تشابه عديدة بين التجربتين الفلسطينية والكردية ومن اهمها المشاركة في المنشأ التاريخي كحركة تحرر وطني وككيان وليد في منطقة متقاربة مرت بمراحل الكفاح المسلح والنضال السياسي وتعرضت الى الهجرات وحروب الابداء والاقتلاع، وفوجئت بانتهاء الحرب الباردة واندحار الحليف الاستراتيجي ، وانتقلت الى مرحلة جديدة منذ انهيار المعسكر الاشتراكي وحربي الخليج وتأثرت جذريا باحداث الخليج واجتياح العراق للكويت والتدخل الامريكي – الدولي وضرب العراق وفرض الشروط الاستسلامية عليه .

وقد بدأت التجربتان بالانتقال الى مرحلة الكيان والسلطة في توقيت متقارب ومنذ عقد من الزمن فبعد حرب الخليج واندحار العراق وطرد الجيش العراقي من الكويت توافقت الارادة الدولية حول استحداث حقائق جديدة على الارض ومنها انعقاد مؤتمر – مدريد – عام / 1992 / وابرام صفقة تاريخية بين العرب والاسرائيليين ومن ثم تحقيق اتفاقية اوسلو علم / 1993 / وتلبية مطلب اقامة – السلطة الوطنية الفلسطينية – وعودة القيادة التاريخية الفلسطينية الى الوطن بالتزامن مع نشوب الانتفاضة في كردستان العراق وحصول الهجرة المليونية وتحرك هيئة الامم المتحدة والرأي العام العالمي تجاه محنة الاكراد وقرار – الحماية الدولية – واجراء

الانتخابات وانبثاق برلمان وحكومة وتحقيق كيان كردي فدرالي يدير شؤونه كافة بمعزل عن الادارة المركزية التي انسحبت منذ بداية الانتفاضة عام 1991 . ولم تتم هذه التطورات بمعزل عن مداخلات دولية وقرارات صادرة عن مجلس الامن تجاه مسألتى الشعبين أي ترافقت هذه التطورات بانفراجات واختراقات في شأن البعد الدولي للقضيتين اللتان كانتا تشكوان دائماً وابدأ من اعتبارهما قضايا داخلية لايجوز بحثها .

ومن الحقائق الجديدة التي انعكست ايجابيا على حركتي التحرر الكردية والفلسطينية منذ عقد تلك التطورات الدولية وما افرزت من توقف الحرب الباردة والذي ادى بدوره الى تحرر الحركتين من الاحراجات والاستغلال والقيام بمهام بالنيابة عن الآخرين وتعزيز دور المنظمة الدولية اكثر ومبدأالتدخل الانساني لمصلحة انقاذ الشعوب والقوميات والاقليات ومشروعية ازاحة الدكتاتوريات والتجاوب العالمي مع مبادئ حقوق الانسان والديموقراطية وحل القضايا عبر الحوار السلمي حيث شهدت بداية القرن الحالي انفتاحاً على حريات الشعوب وتساهاً في اعادة النظر بالحدود المرسومة كنتائج للحرب العالمية الثانية لصالح استقلال الشعوب وحقها في تقرير المصير كما حصل في اوروبا وآسيا وافريقيا وهذا امر في غاية الاهمية والخطورة ، وقد حملت هذه المرحلة الجديدة قوة دفع اخرى في الانتقال من مرحلة – الثورة- الى مرحلة - الدولة – وجملة من المهام التكتيكية والاستراتيجية والوقوف وجها لوجه مع وظائف وواجبات جديدة وغريبة ومفاجئة بعض الشيء . وبالرغم من ان هذا التدرج والانتقال من صلب اهداف حركات التحرر التي تناضل اساساً لتجتاز المراحل وتحقق الاهداف من خلالها الا ان الوضع برمته قد اضاف مهاماً جديدة وطرح تحديات مصيرية على المجتمعين والشعبين والقيادتين السياسيتين الفلسطينية والكردية ولم يكن سهلاً حل مختلف القضايا وانجاز جميع المتطلبات خاصة وان الساحتين تحملان العديد من التعقيدات والثغرات والمشاكل وبشكل اخص هناك خصوصاً لكل ساحة لا يمكن قبولهم بسهولة

حقيقة تمتع الشعبين بارادة حق تقرير المصير. مع اختلاف الظروف المحيطة بانظمة اسرائيل وتركيا وايران والعراق وسورية.

لاشك ان اوجه التقارب بين الحالتين عديدة وواسعة وهناك في الوقت ذاته عدد من العناصر الجوهرية والعامية تشكل خصوصيات لكل من الطرفين ولنتأمل ماجرى للتجربة الفلسطينية خلال عشرة اعوام والموقع المتأزم الذي تشغله والضغوط التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية داخليا وخارجيا تحت عناوين - الاصلاح والتغيير - الى درجة مواجهة مشكلة تهدد حاضر ومستقبل الشعب الفلسطيني . والوضع المحيط بالقيادة الفلسطينية بمثابة امتحان عسير فهل ستجتاز هذا الامتحان باقل الخسائر ام ستواجه مصيرا آخر ليس في الحسبان .

بالنسبة لنا نحن الكرد وتجربتنا عامة وفي كردستان العراق على وجه الخصوص وما تربطها بالتجربة الفلسطينية من عوامل عامة وخاصة ومبادئ مشتركة تحتاج من جانبنا الى - مقارنة - بحثيات وسيرورة ونتائج التجربة الفلسطينية والاستفادة قدر الامكان من احداثها واستخلاص الدروس والعبر حتى يتم تدارك الاخطاء والقيام بعمليات اصلاحية تمهيدية . وتعزيز ما هو خاص بتجربتنا من الجوانب الايجابية .

ومن اجل تحقيق الفائدة المرجوة فاننا سنبحث في استكشاف وتحديد القضايا الرئيسية التي تحتاج الى اصلاح وتغيير في التجربة الفلسطينية والتي تطرح في الشارع الفلسطيني وتطالب بها القوى المعنية بالوضع الفلسطيني من عرب واسرائيليين وامريكان واوروبيين كشرط مسبق في تلبية الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني .

- - -
:

القضايا المثارة عديدة ومتشعبة منها ضرورة للوضع الداخلي الفلسطيني ومطلوبة على صعيد الشارع والجماهير والمنظمات ومنها مطلوبة اسرائيليا وامريكيا وهنا وخلال عرضنا فاننا لانتزم باولويات أي من الاطراف بل سنطرح كل القضايا مجال النقاش والبحث والمطالبة من مختلف الاطراف ونترك اهمية واولوية كل قضية لادراك وحس المتابع وهي بالنهاية تعود الى ارادة الشعب الفلسطيني وقراره .

1- توحيد الاجهزة الامنية : حيث هناك عدد من الاجهزة شبه المستقلة عن بعضها البعض بدون تنسيق وحتى احيانا تتعارض مع بعضها بسبب الصلاحيات والنفوذ والاجهزة الامنية الموجودة الآن هي : الامن الوقائي في غزة ، والامن الوقائي في الضفة الغربية ، والمخابرات العامة والامن العام، والامن الوطني ، والمخابرات العسكرية ، ووزارة الداخلية وتفرعاتها واجهزتها ، والشرطة الفلسطينية ، والقوة 17 المكلفة بحماية الرئيس ، اضافة الى اجهزة امنية اخرى مثل جهاز امن السفارات والمكاتب ، والامن السياسي ، والامن الجنائي، وجهاز المفوضية السياسية في قوات الشرطة . اضافة الى شبه استقلالية لكل جهاز فان الاغلبية منها تعود حسب خيوط مرتبة ومدروسة الى الرئيس وهو مسيطر عليها ويتدخل في تفاصيلها ، كما ان هناك منافسات وصراعات وتصفيات بين معظم هذه الاجهزة ، اضافة الى احتمال حدوث الاختراقات التي حصلت في هياكلها من جانب المخابرات الاسرائيلية وبصورة اقل المخابرات المركزية الامريكية والمصرية والاردنية . ولذلك فان استمرار الوضع بهذا الشكل يهدد الامن الفلسطيني برمته كما سيساعد على بقاء الفوضى واستغلال الوضع من جانب المتطرفين الاسرائيليين وحركتي حماس والجهاد لتفجير الوضع الامني في كل لحظة . وفي حال توحيد هذه الاجهزة في جهاز واحد منظم وتحويله الى مؤسسة فان ذلك سيساعد على

تسريع الحل السياسي واستقرار الوضع وإيقاف الخسائر البشرية والمادية . وقد ظهر توجه في الفترة الاخيرة وهو محل اجماع فلسطيني - امريكي - اسرائيلي - مصري - اردني ، يقضي بتقليص الاجهزة الامنية الى اربع بدلاً من حوالي عشرة وهي : الامن الداخلي (السياسي - السلطة - المؤسسات) والامن الخارجي والامن العام والقوة 17 (امن الرئاسة) كما ان المجلس التشريعي - اصدر قراراً بتحديد مدة رئاسة الاجهزة الامنية بعامين ، وقد جرى هيكلة اجهزة الامن الفلسطينية وترتيبها في اجتماع عقد بواشنطن بتاريخ 2002/5/24 شارك فيه بالاضافة الى مدير المخابرات المركزية الامريكية - تينيت - كل من رئيس المخابرات المصرية ومندوباً عن الجانب الفلسطيني ومندوبين آخرين اطراف عربية . ويبدو من سياق اللقاءات والاجتماعات الاخيرة ان الجانب الامريكي مهتم بترتيب اوضاع اجهزة الامن الفلسطينية علماً انه قام منذ سنوات بتدريب عناصر الامن الفلسطينية واقامة الدورات والاشراف على سير اعمالها .

2- تقليص صلاحيات الرئيس وتحديد مسؤولياته وتوزيع مهامه على القيادات والمؤسسات الاخرى والحد من تدخلاته في شؤون المؤسسات الاخرى وتركها لاصحاب الاختصاص ، والحد من الصرف المالي باقرار ميزانية لمكتب الرئيس ، وكشف كل الحسابات المالية والمصرفية والاستثمارات والعمليات التجارية العائدة لمكتب الرئيس وتحويلها الى وزارة المالية حتى تدخل في سجلات الميزانية والدخل القومي بشفافية ووضوح . وكما ذكرنا سابقاً هناك احتمال ان يبتعد الرئيس عرفات شيئاً فشيئاً عن مركز القرار الاوحد ويمكن ذلك بعد عام على اكثر تقدير وتوزع مهامه على المؤسسات ، وفي الفترة الاخيرة تعرض الرئيس الى بعض الانتقادات من اوساط حركة فتح والسلطة ناهيك عن المعارضة

خاصة في مجال – ليونته – تجاه العمليات الانتحارية – واعتبارها
ضغطاً على – شارون – لقبول المفاوضات السلمية . لان تلك –
اليونة – جلبت استنكار الخارج وكذلك – تفرده – باتخاذ القرارات
بعضها نتيجة شخصيته – الكاريزمية – والبعض الآخر لاسباب
موضوعية او نتيجة مزايدات فصائل المعارضة خاصة منها
المرتبطة بالخارج ، واخذوا على الرئيس بانه كان لديه بعض العذر
في السابق لعدم سيطرته ولكن داخل السلطة كان مسيطراً حيث
لديه قوة وامن وشعب وحزب حاكم وقاعدة شعبية . في جميع
الاحوال هناك من يدافع عن – صلاحيات – الرئيس لانه منتخب
مباشرة من الشعب وان قضيته لم تحل بعد ، واذا كان الرئيس
عرفات قد تمتع منذ اكثر من ثلاثين عاما بالشرعية – الثورية –
فقد اضيفت اليها الشرعية – الدولية – منذ عقد من الزمان بعد –
مدريد – واوسلو .

3- تشكيل مجلس وزراء وانتخاب رئيس للحكومة عوضا عن رئيس
الدولة وقيامه بوظيفته حسب القانون وهذا جزء من تقليص
صلاحيات رئيس الدولة . حتى الآن لا يوجد رئيس حكومة في
السلطة الفلسطينية ، وهناك ميل لايجاد رئيس قوي وشخصية
معروفة لمجلس الوزراء قد يكون احد قادة حركة فتح – التاريخيين
. مع تعيين وزراء اكفاء وتكنولوجيا من اجل البناء والتعمير
والغاء عدد من الوزارات ودمج بعضها .

4- الفصل بين السلطات : التشريعية والتنفيذية والقضائية وهناك
توجه لتعزيز موقع المجلس التشريعي كمصدر للسلطات ، والحد
من تدخلات السلطة التنفيذية في كل صغيرة وكبيرة ، وترسيخ
سلطة القضاء والمحاكم واحترام القرارات والقوانين . وقد وقع
الرئيس مؤخراً على مسودة دستور السلطة الوطنية بعد فترة
سنوات من الانتظار وهذه خطوة هامة نحو الامام وتقدما للانتقال

من مرحلة التحرر الوطني الى مرحلة بناء الكيان وهذا سيجلب ثقة الدول المانحة والرأي العام العالمي .

5- اجراء انتخابات - بلدية - و - برلمانية - حرة ونزيهة باشراف دولي ، وكذلك اجراء استفتاء لانتخاب رئيس البلاد او ترك ذلك للبرلمان ، والمطلوب هو وضع نظام جديد للانتخاب حيث كان في السابق على اساس - حصص المنظمات والفصائل - وترضية الجميع وفي المرحلة الجديدة التي تشهد - فشل - المنظمات والفصائل وتراجع نفوذها بين صفوف الشعب هناك توجه لاجراء الانتخابات بشكل جديد ليس على اساس توزيع المناصب والنفوذ بين القوى السياسية بل على اساس مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاعات الشبابية والنسائية ، واستيعاب الدور السابق للحزب والمنظمات التي لا تصلح لقيادة الشعب والمجتمع في المرحلة المقبلة ، الا اذا قامت باعادة صياغة برامجها وهيكلها واساليب نضالها بحيث تنسجم مع متطلبات العصر الجديد والمرحلة الراهنة .

6- الانتقال من مرحلة - الاسترخاء - و - الانتظار - الى مرحلة اكثر جدية . فهناك على سبيل المثال مأخذ على القيادة الفلسطينية وعلى الرئيس عرفات بشكل خاص حول - التردد - في مواجهة تيارات الاسلام السياسي وافساح المجال لها الى درجة تستطيع ان تشكل خطراً على الامن القومي الفلسطيني وتهديد أي شخص او منظمة بما فيها حزب السلطة - حركة فتح - والتأثير سلباً ويجاباً في قرار الحرب والسلم . وهذا امر في غاية الخطورة . حيث يقال ان الرئيس عرفات قد اضاع فرصاً عديدة كان يمكن ان - ينظف - الساحة من هذه البؤر المضادة للتقدم والحرية . لذلك مطلوب بالحاح الارتقاء الى مستوى المرحلة خاصة وان المؤتمر الدولي على الابواب والادارة الدولية باتجاه وضع حل للقضية الفلسطينية

بعد ان ولدت الانتفاضة الاولى مؤتمر - مدريد - فان الثانية انقلبت على - اوسلو - باتجاه دحر الاحتلال وتشكيل الدولة الفلسطينية .

7- التحقيق في قضايا الفساد الذي يستشري ويتوسع افقياً وعمودياً ، وفي الوضع الفلسطيني فان الفساد وسوء الادارة والصراف المالي في غير محله واستغلال موارد الدولة يتركز بالاساس في محيط المسؤولين واصحاب النفوذ في السلطة والدائرة المحيطة بالرئاسة ، وهناك مأخذ على الرئيس عرفات بسبب تقصيره في محاسبة - المفسدين - وتأجيل الخطوات في هذا الطريق بدافع - الترضية - واعتبار ذلك من آخر الاولويات وهذا خطأ جسيم تظهر نتائجه الآن . والفساد يشمل : الفساد المالي والاداري والتنظيمي والاخلاقي والسلوكي والاطخر هو الفساد السياسي الذي يصيب مؤسسات الدولة .

8- توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني بحيث يعبر عن مصالح الشعب الفلسطيني وي طرح مفهوماً واحداً وبرنامجاً موحداً ، وتقوم الاغلبية المنتخبة شرعياً بقيادة الشعب وتحمل المسؤولية وتقوم الاقلية باحترام القرار الجماعي والرضوخ له لا كما يحصل في الساحة الفلسطينية حيث قرار القيادة السياسية غير موحد وخطابها متعدد ، وحركات المعارضة - من اليمين واليسار - تغرد خارج السرب ، والاعلام الفلسطيني غير واضح خاصة في مجال خلط المسألة الدينية بقضايا الصراع مع اسرائيل حيث ينحرف الاعلام الفلسطيني الرسمي احياناً الى درجة الالتزام بخطاب الاسلام السياسي وتحويل المسألة القومية والوطنية الفلسطينية الى مسألة صراع ديني مع اسرائيل وهذا يشكل خطراً داهماً على كل النضال الفلسطيني ومصيره ومستقبله . من جهة اخرى هناك سؤال يطرح نفسه بالحاح وهو هل ان الخطاب السياسي والفكري والثقافي الفلسطيني يعبر عن الحالة الفلسطينية كحركة تحرر وطني ، ام

ككيان دولتي؟ وهل انه يجب ان يجسد ويعيد مصطلحات وتعبيرات وشعارات ما قبل اعلان السلطة الوطنية، ام ان عليه الالتزام بتعابير متوازنة وشفافية وواقعية وعقلانية؟ والجواب حسب فهمي للامور هو ان الحالة الفلسطينية مازالت - بين بين - اكثر من حركة تحرر و اقل من دولة وفي مثل هذه الحالات الانتقالية تقضي الضرورة والموضوعية بخلق نوع من التوازن بين الجانبين والمحاولة في الاسراع بالخروج من هذه الوضعية باتجاه الارتقاء الى مرحلة الدولة والكيان والتخلي نهائياً عن تراث مرحلة التحرر الوطني بمفرداته وثقافته وايدولوجيته التي تتعارض مع سمة العصر وخصوصية المرحلة التي يجتازها الشعب الفلسطيني ولاشك ان وضع حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية كفيل بحسم هذه الاشكالية الى الابد. يعزو البعض بأن الخطاب الفلسطيني حماسي وعاطفي قد يصل الى قلوب الغير ولكن لا تغزو عقله بعكس الخطاب الاسرائيلي ذو العقلية الغربية.

9- مسألة العلاقة الفلسطينية - العربية والاقليمية حيث الخطاب السياسي للقيادة الفلسطينية غير حاسم في هذا المجال بل ويشوبه التناقض ففي بعض الظروف تعتبر القيادة الفلسطينية ان القضية الفلسطينية هي قضية وطنية خاصة وتنادي بالحفاظ على القرار الوطني المستقل وتواجه التدخلات والامتدادات العربية وخاصة الرسمية، و احيانا تنادي بشعار ان الوضع الفلسطيني هو جزء من الهم القومي العربي والاسلامي ولا يتجزأ عنه وان تحرير فلسطين هو واجب قومي وديني يقع على كاهل العرب والمسلمين. المسألة هنا تحتاج الى وضع استراتيجية متوازنة تجمع بين الجوانب الوطنية والقومية والدينية في نضال الحركة التحررية الفلسطينية.

10- قضية الاعتراف بوجود اسرائيل، والتعايش الفلسطيني - اليهودي وبالرغم من ان هناك قبولاً لهذا الواقع بصورة عامة الا

ان الخطاب السياسي للقيادة الفلسطينية يجنح احيانا نحو التطرف مما يرعب اسرائيل ويدفع الحكومات الاسرائيلية الى اعتبار الموضوع الامني في سلم الاولويات وتجبير كل شيء لمصلحة امن اسرائيل وعلى حساب الحاق الاذى بالشعب الفلسطيني ومستقبله وحياته الاقتصادية وحقه في تقرير المصير . وهذا ما يدفع الكثيرين من القوى الاقليمية والعالمية التي ترغب في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الاوسط وخاصة - امريكا - واوربا- الى مطالبة الفلسطينيين بحسم هذا الموضوع قولاً وعملاً - وباللغة العربية - والعمل على ترسيخ التعايش المشترك بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي . كما ان هذا الموضوع يخلق نوعاً من الشكوك لدى اوساط الرأي العام العالمي حول ما اذا كانت القيادة الفلسطينية جادة في السلام والتفاهم ولا تفكر في ابادة اليهود .

11- في ما يتعلق - بسقف - الحقوق الفلسطينية هناك اجماع وعلى ضوء المخاوف الامنية الاسرائيلية وترسبات التاريخ منذ عشرات السنين على ان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني سيبقى في اطار - خصوصية - الوضع ولن يكون على غرار ماتم لدى الشعوب الاخرى . أي سيكون حقاً - مقيداً - وستكون الدولة الفلسطينية - ناقصة - السيادة ، على الاقل في المراحل الاولى ، والسؤال هو : هل القيادة الفلسطينية القادمة ستكون على استعداد لتفهم وقبول هذه الحقيقة - المرة - ؟ وهل ستكون موضوعية في قبول ما هو ممكن وترك البقية للمستقبل ؟

12- لاتقتصر عملية - الاصلاح والتغيير - على ادارات السلطة الوطنية وقياداتها ومؤسساتها بل تشمل جميع مناحي الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية لدى الشعب الفلسطيني . واذا كان من الصعوبة فصل العملية بين السلطة والقوى السياسية خاصة مايتعلق الامر بحركة - فتح - كبرى فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية والحزب الحاكم على الصعيد

العملي لان ماهو مطلوب من السلطة في مجال الاصلاح سبق وان طرح على حركة - فتح - منذ سنوات الى درجة أن تياراً رئيسياً في الحركة بدأ بتحضير الوثائق النظرية الداعية الى اجراء تحولات جذرية على تنظيم الحركة في الشكل والمضمون وتطال البرنامج والهيكلية والوسائل النضالية و الخطاب السياسي حيث يعتبر هذا التيار أن حركة - فتح - قد ادت دورها الكفاحي منذ الستينات وحتى الآن وفجرت الثورة وقادتها ومارست العمل السياسي و الدبلوماسية والثقافي والاجتماعي ووصلت الى حدود لايمكن ان تستمر بشكلها السابق خاصة وأن المرحلة الراهنة لها برنامجها الخاص ببناء الدولة وعملية التنمية . وقد طالت ارادة الاصلاح والتغيير مختلف فصائل وقوى الحركة الوطنية الفلسطينية وتعرض بعض منظماتها الى التمزق والتشردم والانكفاء بسبب العجز عن فهم متطلبات المرحلة وطرح البرامج الجديدة وعدم اللحاق بركب التطور الفكري والسياسي . واكثر الجهات التي عانت من الازمات التنظيمية والسياسية احزاب ومنظمات - اليسار - المنقسمة بين بعضها وعلى نفسها . وليس حال احزاب ومنظمات - اليمين - افضل فهي بدورها تعيش ازمة المنهج والوجود والمستقبل خاصة اطراف - الاسلام السياسي - التي تمارس اعمال العنف وارهاب المدنيين لعجز فكري ، وقصور نظري وتلحق الاذى البالغ بالقضايا المصرية للشعب الفلسطيني وخاصة بحاضره ومستقبله ، وتتشد على الدوام عن قاعدة الاجماع الوطني ولاتلتزم بقواعد الوحدة الوطنية وتطرح شروطا تعجيزية بعيدة عن الواقعية ولاتؤمن بالعلاقات الديموقراطية وغالبا ماتقوم بتخوين - وتكفير - الاخرين .

:

لا شك ان النقاط السالفة من ثغرات ونواقص ومتطلبات ستعزز قيادة مستقبلية للشعب الفلسطيني تكون منسجمة مع آفاق المرحلة وشعاراتها وبرنامجها ومهامها كما هي مبينة اعلاه . ولاشك ايضاً ان مقاييس اختيار

القيادة لن ترتبط بمسألة الانتماءات – الحزبية – والتنظيمية ، الا ان هذه الحقيقة لن تمنع ان تكون القيادة المنتخبة القادمة تعود باغلبيتها الساحقة الى الاصول – الفتاوية – لاسباب عديدة ومنها تاريخية هذه الحركة ودورها وعطاءاتها وتوفر كوادرها المجربة من الجيلين القديم والجديد ، ومهما جرت الدعوة للتعددية والوحدة الوطنية فاني استبعد مشاركة المتطرفين الفلسطينيين – من يمين و يسار – (حماس – الجهاد – الجبهة الشعبية) لان هناك مشروعان متناقضان في الساحة الفلسطينية لا يمكن الجمع بينهما ويستبعد حصول أي – مساومة – بين الجانبين لذلك فان اتجاه – فتح – التاريخي هو الأولى بقيادة المرحلة القادمة والمؤهلة فكريا وسياسيا وميدانياا للتجاوب مع المستجدات الاقليمية والعالمية ، والانخراط – وهذا هو الالم – في الحرب الدائرة ضد الارهاب العالمي ويجب عليها – وهي تعلم – انها ستبدأ الحرب وتساهم فيها في فلسطين وليس في – افغانستان – خاصة وان كل الدلائل تشير بأن المتطرفين الفلسطينيين (من اليمين واليسار) ماضون في نهجهم المتصلب متحدين الارادتين الفلسطينية والعالمية .

ان المؤشرات الراهنة توحى بان دور الرئيس عرفات في القيادة المقبلة سيكون بمثابة الرمز اذا اراد ان يستمر كرئيس او يرشح نفسه للرئاسة – وهناك نصائح له ، بمغادرة العمل السياسي بعد اجراء الانتخابات او توزيع مسؤولياته على المؤسسات والمعاونين وذلك بسبب الوضع الصحي والتقدم في السن – كما ان بيانه في المجلس التشريعي يفسر انه مقدم على الانكفاء. وفي هذه الحالة فان الخيار الانسب هو الاجماع الوطني على قيادة جماعية برموز تاريخية ودماء جديدة والساحة الفلسطينية بمناضليها وكادرها تستطيع فرز وتقديم المؤهلين لتحمل المسؤولية التاريخية في هذا الظرف الدقيق

وهناك توقعات باستدعاء شخصيات فلسطينية من الخارج وخاصة من – الكفاءات – للمشاركة في تحمل المسؤوليات القادمة .

من الواضح ان الهدف من مطالبة حكومة شارون باصلاح السلطة الفلسطينية ذرائعي والاهم لها هو ضبط الاجهزة الامنية والسيطرة عليها ووقف العمليات – الانتحارية – وحتى دعوتها الى المؤتمر الدولي تعود الى نزعة استثمار ماتم عسكريا في تهديم البنية التحتية الفلسطينية ينتائج سياسية لصالح اسرائيل وتدشين مرجعية جديدة – مرجعية القوة – واجبار الفلسطينيين لتقديم التنازلات أي حل امني للقضية الفلسطينية والمماثلة في المفاوضات السياسية ، والتخلص من الرئيس عرفات الذي لم يعد رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية فحسب بل رئيسا منتخبا للسلطة الوطنية والشريك في عملية السلام لاكثر من عقد .

وإذا اخذنا بعض التقاطعات والتكتيكات الجزئية جانبا فان الموقف الامريكي العام يتطابق مع الموقف الاسرائيلي ويتحيز له خاصة في مجال اعتبار ما يقوم به شارون هو محاربة – الارهاب – على نحو ما تقوم بها امريكا الان ، خاصة وان العقل السياسي الامريكي بدأ يتقبل هذا التفسير منذ احداث 11 ايلول / 2001 وغير قادر على التمييز بين حركة تحرر ومقاومة وطنية وبين اعمال ارهابية . من جهة اخرى فان الاستراتيجية الامريكية العامة تستند الى ضرورة السيطرة على – بؤر التوتر – وضبط كل الحركات والقضاء على الفوضى والتحكم بالوضع الفلسطيني والعربي في اطار ترتيب الاوضاع بالشرق الاوسط وذلك بالتعاون الوثيق مع اسرائيل ، وهناك افكار اخرى قيد التداول من جانب الطرفين مثل تحويل مناطق الفلسطينيين الى ساحة – انتداب – جديدة وفي الفترة الاخيرة طرحت مجموعة من الشخصيات الامريكية المؤثرة ومنهم : (كيسنجر وبريجنسكي وفريدمان وكلنتون) آراء تجمع على انشاء كيان فلسطيني

تحت الرعاية الامريكية المباشرة . كما ارتفعت اصوات تنادي بضروره تدخل قوات حلف – الناتو – للفصل بين الفرقاء والاشراف على سير عملية السلام والتفاوض وايجاد الحلول اللازمة خاصة وان تجارب سابقة اثبتت جدوى تدخل هذه القوات كما حصل في – كوسوفا – ويوغسلافيا السابقة ومن المحتمل ان تتحول تلك التجارب الى سوابق ونماذج تتكرر في مناطق اخرى من العالم وفي مقدمتها فلسطين وقد تحدث مستقبلا في بعض المناطق الكردية التي تشهد توترا وتندّر باخطار من حدوث حروب الابداء والهجمات باسلحة الدمار الشامل ،

:

هناك اهتمام اوروبي جاد بالوضع الفلسطيني وبموضوع عملية السلام ، وقد نشرت وثيقة باسم الاتحاد الاوروبي في الفترة الاخيرة تحدد الاصلاحات المطلوبة من القيادة الفلسطينية وترحب بوثيقة المجلس التشريعي الفلسطيني حول الاصلاح الصادرة بتاريخ 2002/5/16 ، والاتحاد الاوروبي في وثيقته يركز على المال العام – حيث الاتحاد هو المانح الاكبر للسلطة – وسيادة القانون وذلك من اجل محاربة الفساد واهدار المال العام وسوء استخدامه على مدار ثمانية اعوام اضافة الى تمسك الاتحاد بقيم الشفافية والمساءلة ومواجهة البيروقراطية وحسن استخدام المال العام والتنمية . واشترط على السلطة بالمصادقة على قانون استقلال القضاء وطالب بان لا يكون اعضاء مجلس الوزراء اكثر من 19 وزيراً ودعم اجراءات الاصلاحات في مجالات السياسة والامن والصحة . وهناك خلاف واضح مع الموقفين الاسرائيلي والامريكي حول الاصلاحات يتمثل في ان الموقف الاوروبي يرى ان اعادة تأهيل او هيكلية الاجهزة

الامنية وتوحيدها لابد ان يتم في اطار سياسي ويخضع للدستور وسيادة القانون والرقابة المدنية وان الامن يأتي بعد السياسة وليس قبلها.

في جميع الاحوال وبالإضافة الى اهمية الطرح الاوروبي وصدقته فان الوثيقة الاوروبية تعتبر سابقة ايجابية بالتدخل في صلب المسائل الداخلية لحركة تحرر وطني والمساهمة في ايجاد الحلول حتى للقضايا الجزئية والتفصيلية لبناء كيان على اسس سليمة.

على ضوء هذه الاطروحات المتميزة من الاطراف المحلية والاقليمية والعالمية حول مستقبل الادارة الفلسطينية ودولتها المرتقبة هل هناك امكانية – التزاوج – بين المشاريع المختلفة؟ يبدو ان الامور تسير بهذا الاتجاه؟

—
:

على ضوء هذه المعلومات والتوقعات والاحتمالات التي مهما اقتربت من صحة النتائج القريبة القادمة او ابتعدت فان التغيير في الساحة الفلسطينية حاصل لا محالة ، وسيطال برنامج الاصلاح مختلف جوانب الحياة السياسية والادارية ويجسد كلاً من الارادة الفلسطينية على صعيد الاوضاع الداخلية وشروط تعزيزها وتطويرها والمطلب الخارجى من جانب القوى المعنية بالشأن الفلسطينى وبعملية السلام العربية – الاسرائيلية .
وإذا كان لمشروع – الاصلاح والتغيير – خصوصيته الفلسطينية فانه من جانب آخر بمثابة قانون عام يسرى على ماتبقى من حركات التحرر الوطني في مرحلة مابعد الحرب الباردة وعصر هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على موقع صنع القرار وزمن - السلام الامريكي - للزامات المستعصية في بداية القرن الجديد . وعلينا نحن في الحركة التحررية الكردية ان نبحث

الوضع الفلسطيني ونتابعه بدقة ونحاول الاستفادة من دروسه وعبره حتى نوفر على انفسنا وعلى شعبنا المزيد من الوقت والعذاب ونهيئ حركتنا ونصون كياننا الفدرالي للاستمرارية والعطاء وذلك بتسيير عجلة الاصلاح والتغيير في كل زمان ومكان حتى نستطيع تحقيق اهدافنا المشروعة وايجاد حل عادل وشامل عبر الحوار السلمي لقضيتنا القومية تضمنه الارادة الدولية وتشرف عليه هيئة الامم المتحدة في ظل المناخ العالمي الجديد والمتبدل ابدأ .